أكاديمية جهة الغرب الشراردة بني احسن
نيابة سيدي سليمان
أساتذة مادة الاجتماعيات

سيدي سليمان، في 18 فبراير 2015

عريضة استنكارية رقم 1

نحن الموقعين أسفله، أساتذة وأستاذات مادة الاجتماعيات بالثانويات الإعدادية والتأهيلية (*)، بنيابة سيدي سليمان، المتضررون من السلوكات اللاتربوية والترهيبية للسيد مفتش مادة الاجتماعيات في حق كل الجسم التربوي، نُسجل بكل أسف جملة من الخروقات المنهجة للمعني بالأمر، كممارسات منفلتة عن كل الأعراف التربوية والقيم الإنسانية المتعارف عليها بين الأستاذ-ة والمفتش-ة، كان من بينها- في سابقة هي الأولى من نوعها- إغراق جل أستاذات وأساتذة المادة بكل ثانويات النيابة بسيل من الاستفسارات المرفوضة !

وإذ نؤكد- كقناعة مبدئية- حرصنا على تفادي الاصطدام المجاني، وتقديرنا العميق لهيئة التفتيش التربوي، ورفضنا المطلق للتوظيف في الصراعات الإدارية، فإننا نستعرض نماذج من الخروقات المنهجة للمعني بالأمر أمام الجهات المسؤولة، نجملها في الأتي:

- إفشاؤه للسر المهني في اللقاءات العامة، من خلال التشهير بشكل متكرر بالأداء المهني للسادة الأساتذة، وتبخيسه لمجهوداتهم التربوية، في خرق سافر لكل المقتضيات القانونية والتقاليد التربوية الراسخة.
- تبنيه لغة الترهيب وخطاب الوعيد المغترف من السلطوية في المراسلات الإدارية وفي "التواصل" مع الأساتذة (المراسلات النيابية)، وتهديده للمتذمرين من ضعف "جودة" اللقاءات "التربوية"، التي لا تساهم في تنمية الكفايات المهنية لعقم محتواها وتدني مضامينها واحتكام مؤطرها إلى الارتجالية.
- تمييعه للحصص الدراسية أثناء زياراته التفتيشية للأساتذة والأستاذات من خلال توقيفهم المتكرر بأسلوب استفزازي يرمي إلى تحقير الأساتذة وإهانتهم أمام المتعلمين، بشكل يتعارض مع ما يدعيه كشعارات للاستهلاك في اللقاءات "التربوية" وبين ممارسته الفعلية أثناء زيارات التفتيش.
- احتجازه لدفاتر النصوص لأكثر من شهر دون الالتزام بالمقتضيات القانونية والإدارية الجاري بها العمل. كما أن هيئة التدريس لم تتوصل، إلى حدود بداية الأسدس الثاني، بجداول الحصص مؤشر عليها في إخلال واضح بمضمون المادة 7 من المقرر الوزاري رقم 384-14 الصادرة بتاريخ 15 أبريل 2014 بشأن تنظيم السنة الدراسية 15-2014 .
- برمجته للقاءات "التربوية" في أيام العمل، مما يفرض على هيئة التدريس العمل ما يقارب من 10 ساعات متواصلة دون مراعاته، أولا، لظروف العاملين بالعالم القروي. وثانيا، لتداعيات الإرهاق الجسدي والنفسي للأساتذة على مردودهم التربوي.
- تشكيكه في نزاهة الأساتذة باستنطاقه للتلاميذ في محيط المؤسسات التعليمية حول أساتذتهم، مما يوحي أننا بصدد "محاكم التفتيش" وليس لزيارة مسؤول بقصد التأطير التربوي والبيداغوجي.
- الإسهال في اللقاءات التربوية وكأن الأساتذة في وضعية للتكوين الأساسي، دون مراعاة الجدولة الزمنية للإيقاع الزمني في إتمام المقرر المدرسي، ودون استجابة تلك اللقاءات للحاجيات والانتظارات البيداغوجية والديداكتيكية لهيئة التدريس.
- الانقلاب عن مواقفه/ تعاقداته في شأن أولوية التزام الأساتذة بالزمن المدرسي للمتعلمين على المشاركة في اللقاءات التربوية.
- تسييده لأسلوب عمودي في تعامله مع أساتذة المادة، وانفراده في التقرير في الجدولة الزمنية للقاءات وفي تحديد موضوعاتها في جنوح منهجي عن المقاربة التشاركية/ الديموقراطية.
- احترافه للسلوكات الشعبوية في نزعة وهمية للبطولة عن ذاته كمفتش، مقابل تبخيسه الدائم لجهود كل الجسم التربوي (المفتشون السابقون- المدراء- الأساتذة- المصالح الإدارية).

ر. ت	الاسم الكامل	رقم التأجير	التوقيع

(*) توقيع معظم الاستاذات والاساتذة على العريضة الاستنكارية رقم 1 وتاييدهم لمضمونها.
تكلفت لجنة مشتركة من الأساتذة بتسليم العرائض الموقعة ونسخ من الاستفسارات غير القانونية إلى:

- كل الهيئات النقابية بالنيابة والجهة.
- المصالح النيابية والجهوية لوزارة التربية الوطنية والتكوين والمهني.